

AFRICAN UNION		UNION AFRICAINE
الاتحاد الأفريقي		UNIÃO AFRICANA
AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS COUR AFRICAINE DES DROITS DE L'HOMME ET DES PEUPLES		

قضية

أدو شايبو وآخرون

ضد

جمهورية تنزانيا المتحدة

القضية رقم 2020/046

أمر

(إعادة فتح باب المرافعات)



28 فبراير 2025

تشكلت المحكمة من: القاضي موديبو ساكو- نائب الرئيس، القاضي رافع ابن عاشور، القاضية سوزان مينجي، القاضية شفيقة بن صاوله، القاضي بليز تشيكايا، القاضية إستيلا إ. أنوكام، القاضي دوميسا ب. إنتسيبيزا، القاضي دينيس د. ادجي، القاضي دونكان جاسواجا وروبرت اينو رئيس قلم المحكمة.

طبقاً للمادة 22 من بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن انشاء محكمة إفريقية لحقوق الانسان والشعوب (يُشار اليه فيما بعد باسم "البروتوكول") والمادة 9(2) من النظام الداخلي للمحكمة (يُشار اليها فيما بعد باسم "النظام الداخلي")، تتحت القاضية إيماني د. عبود - رئيسة المحكمة، التنزانية الجنسية، عن نظر عريضة الدعوى.

للنظر في قضية

أدو شاييو وآخرون

ممثلاً من طرف،

1. البروفيسور تشيدي أنسيلم أودينكالو، المحامي؛

2. السيد إبراهيم كين، المحامي

ضد

جمهورية تنزانيا المتحدة

ممثلة من طرف،

1) الدكتورة علي بوسي، المحامي العام، ديوان النائب العام؛

2) السيدة سارة دنكان موايبوبو، نائبة المحامي العام، ديوان النائب العام؛

3) السيدة إنكاسوري ساراكيكيا، مديرة حقوق الإنسان، وزارة الشؤون الدستورية و القانونية.

بعد المداولة،

أصدرت المحكمة الأمر التالي،

أولاً. الأطراف

1. السيد أَدُو شايبو (المدعي الأول) هو الأمين العام لحزب تحالف التغيير والشفافية وازاليندو Alliance for Change and Transparency Wazalendo party (ACT Wazalendo). السيد إيزيكيا ديبوجو وينجي (المدعي الثاني) كان مرشحاً لمقعد برلماني في دائرة روريا - تنزانيا. السيد عمر موسى ماكامي (المدعي الثالث) كان مرشحاً لعضوية مجلس النواب في دائرة كوهاني، تنزانيا. السيدة دورا سيرونغا وانغوي (المدعية الرابعة) والسيد إينوك ويجيس سوغوتا (المدعي الخامس) هما ناخبان مسجلان في البر التتازاني الرئيسي، بينما السيد قاسم علي حاجي (المدعي السادس) هو ناخب مسجل في زنجبار؛ ويُشار إليهم فيما يلي باسم ("المدعين")، و جميعهم مواطنون تنزانيون.

2. قُدمت عريضة الدعوى ضد جمهورية تنزانيا المتحدة (يُشار إليها فيما بعد باسم "الدولة المُدعى عليها") و التي أصبحت طرفاً في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المشار إليه فيما يلي باسم "الميثاق") في 21 أكتوبر 1986، وفي البروتوكول في 10 فبراير 2006 . وعلاوة على ذلك، أودعت الدولة المدعى عليها، في 29 مارس 2010، الإعلان المنصوص عليه في المادة 34(6) من البروتوكول (المشار إليه فيما يلي باسم "الإعلان")، والذي قبلت من خلاله اختصاص المحكمة في تلقي الدعاوى من الأفراد والمنظمات غير الحكومية . وفي 21 نوفمبر 2019، أودعت الدولة المدعى عليها وثيقة سحب إعلانها لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي . وقضت المحكمة بأن هذا السحب لا يؤثر على القضايا قيد النظر والدعاوى الجديدة المرفوعة قبل دخول السحب حيز النفاذ، أي بعد عام واحد من إيداعه، وهو 22 نوفمبر 2020.

ثانياً: موضوع العريضة

3. يزعم المدعون أنه قبل الانتخابات العامة لعام 2020 في جمهورية تنزانيا المتحدة، وأثناءها، وبعدها مباشرة، قامت الدولة المدعى عليها، من خلال وكلائها، وهم: اللجنة الوطنية للانتخابات، ولجنة الانتخابات في زنجبار، وقوات الشرطة التنزانية، وجهاز الاستخبارات والأمن في تنزانيا، وقوات الدفاع الشعبي في تنزانيا، وهيئة الإذاعة والتلفزيون في تنزانيا، ووزارة الإعلام والثقافة والفنون والرياضة في جمهورية تنزانيا المتحدة، ووزارة الإدارة الإقليمية والحكم المحلي في جمهورية تنزانيا المتحدة، ووزارة الإدارة الإقليمية والحكم المحلي في زنجبار، والقوات الخاصة في زنجبار، بارتكاب أعمال متعددة انتهكت حقوق المدعين في المشاركة في الانتخابات كمواطنين في الدولة المدعى عليها.

ثالثاً . ملخص الإجراءات أمام المحكمة

4. قُدمت العريضة في 20 نوفمبر 2020، وأحيلت إلى الدولة المدعى عليها في 3 ديسمبر 2020. وقَدّم الطرفان مذكراتهما بشأن موضوع الدعوى وجبر الضرر بعدما مددت المحكمة الأجل.
5. وأُغلق باب المرافعات في 22 أكتوبر 2024، وأُخطِر الطرفان بذلك على النحو الواجب.
6. وفي 7 فبراير 2025، قَدّم المدعون طلباً إلى المحكمة التمسوا فيه إعادة فتح باب المرافعات ومنحهم الإذن بتقديم مذكرات كتابية إضافية .
7. وفي 13 فبراير 2025، قَدّمت مؤسسة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان، المشار إليها فيما يلي باسم ("RFK") و معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا المشار إليه فيما يلي باسم ("IHRDA") طلباً للتدخل كأصدقاء للمحكمة.

رابعاً. بشأن إعادة فتح باب المرافعات

8. يزعم المدعون أن العريضة تضمنت "ممارسات وانتهاكات انتخابية جسيمة ومنهجية وقعت خلال الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في تنزانيا في أكتوبر 2020"، مما يتطلب منهم تقديم مذكرات خطية إضافية. ولذلك، فإنهم يلتزمون، وفقاً للمادة (3)46 من النظام الداخلي، من المحكمة، تحقيقاً للعدالة، إعادة فتح باب المرافعات ومنحهم الإذن لتقديم مذكراتهم الخطية الإضافية .
9. يطلب كل من RFK و IHRDA من المحكمة الإذن بالتدخل كأصدقاء للمحكمة، ويؤكدان أن لديهما خبرة مشتركة تمتد لستة عقود في التقاضي بشأن النزاعات الانتخابية أمام محاكم حقوق الإنسان، وبالتالي، يطلبان الإذن بتقديم مذكرات بشأن الحق في المشاركة بحرية في الشؤون العامة

10. تنص المادة (3)46 من النظام الداخلي على أن "للمحكمة السلطة التقديرية في تحديد ما إذا كانت ستُعِيد فتح باب المرافعات أم لا . كما تنص المادة 90 من النظام الداخلي على أنه "ليس في هذا النظام الداخلي ما يُقيد أو يُؤثر بأي شكل آخر على السلطة المتأصلة للمحكمة في اعتماد الإجراءات أو القرارات التي قد تكون ضرورية لتحقيق غايات العدالة".
11. وفيما يتعلق بطلب المدعين، تُشير المحكمة إلى أن هذا الطلب يتعلق بانتخابات جرت في جمهورية تنزانيا المتحدة، وأن المسائل الناشئة عنه مُعقدة، وأن نتيجة الأمر قد تتجاوز قضية المدعين.

12. وبناءً على ذلك، وبموجب سلطتها التقديرية المذكورة أعلاه، وبهدف تحقيق العدالة على النحو السليم، توافق المحكمة على طلب المدعين بإعادة فتح باب المرافعات، وتعتبر أن مذكرات المدعين المقدمة في 7 فبراير 2025 قد قُدمت على النحو الواجب، وأنه يتعين تسليمها إلى الدولة المدعى عليها لتقديم ردها عليها، إن وجد، في غضون 30 يومًا.

13. وعلاوةً على ذلك، تُشير المحكمة إلى أن خبرة وتجربة كلٍّ من RFK و IHRDA في التقاضي في النزاعات الانتخابية قد تكون مفيدة، في ضوء طبيعة القضية والمسائل الناشئة عنها. وبناءً على ذلك، توافق المحكمة على طلبهما بالعمل كصديقين للمحكمة في هذه القضية، وتعتبر مذكراتهما المؤرخة في 12 فبراير 2025 قد قُدمت حسب الأصول.

خامسًا: المنطوق

14. لهذه الأسباب:

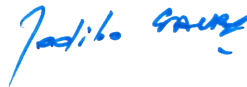
فإن المحكمة،

بالإجماع،

- (1) تُقرر أن باب المرافعات في العريضة رقم 2020/046 - أدو شايبو وآخرون ضد جمهورية تنزانيا المتحدة قد أعيد فتحه؛
- (2) تقرر أن مذكرات المدعين المقدمة في 7 فبراير 2025 قد قدمت حسب الأصول، وتأمّر بتسليمها إلى الدولة المدعى عليها، لتقديم ردها عليها، إن وجد، في غضون 30 يومًا؛
- (3) توافق على طلب RFK و IHRDA للتدخل كأصدقاء للمحكمة في هذه القضية.

التوقيع:

Modibo SACKO, Vice-President,



القاضي موديبو ساكو، نائب رئيس المحكمة

Robert ENO, Registrar.



روبرت إينو، رئيس قلم المحكمة

حرر في أروشا، في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر فبراير من عام ألفين وخمسة وعشرين،
باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتكون الحجية للنص الإنجليزي.

